أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/10/11م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

نص البيان المشترك بين وفدي فتح وحماس بعدإنتهاء الإجتماع في القاهرة: مناقشة ملف المصالحة الفلسطينية بعمق..... 3

ماذا قالت فتح وحماس عن لقاء اليوم الاول؟..... 4

خاص لـ "القدس": ورقة مصرية من 22 بندا تتناول جميع تفاصيل المرحلة المقبلة..... 6

«حماس» تريد خريطة طريق للمصالحة..... 7

«صيغ توافقية مصرية» على طاولة «اللقاءات الثنائية» في القاهرة للتوصل لحلول نهائية لـ «الملفات الصعبة»..... 9

نائب الامين العام لحركة الجهاد الاسلامي زياد نخالة: حدود 67 زائفة.. وبرنامج العمل المرحلي احتيال على الشعب الفلسطيني.. ندعم المصالحة لكننا نخشى أن يجروها إلى تسويات كبرى على حساب القضية الفلسطينية.. ولن نشارك في السلطة 12

المصالحة الفلسطينية و"تهاوي قيمة الخدمة" 13

آن أوان الحديث مع حماس..... 15

السلاح فخ المصالحة الفلسطينية..... 16

أبو زهري: حوار القاهرة يتسم بالجدية والعمق 19

الشيخ: ما يتداول عن حوارات القاهرة غير دقيق 21

نيويورك تايمز: رغم الخلافات.. المصالحة الفلسطينية لن تفشل..... 22

لقاء فتح وحماس.."صيغ توافقية مصرية" للملفات الأصعب..و"مجلس أمني مشترك" بمشاركة مصرية..... 25

لماذا لا نُعوّل كثيرًا على مُفاوضات المُصالحة الفِلسطينيّة ولقاءاتها التي تَبدأ اليَوم؟ وكَيف نَرى أن نَموذج "حِزب الله" هو الأنسب لغَزّة؟ وهل يُفجّر سِلاح المُقاومة المُفاوضات؟..... 27

نص البيان المشترك بين وفدي فتح وحماس بعدإنتهاء الإجتماع في القاهرة: مناقشة ملف المصالحة الفلسطينية بعمق

أمد/ القاهرة : 2017\10\11

انتهت الجولة الأولى من المفاوضات بين حركتي فتح وحماس في القاهرة في مقر المخابرات المصرية والتي استمرت لعشر ساعات متواصلة.

وسادت الأجواء الإيجابية التي تبعث على التفاؤل والأمل في إرساء تفاهمات مهمة تؤسس لإتفاق نهائي بين الطرفين في كافة الملفات، في انتظار أن يصدر الطرفين بيان موضح كافة النقاط والنتائج التي تم الإتفاق عليها.

ويجدر الإشارة الي أن الحوارات ستتجدد غدا استكمالا لمفاوضات اليوم .

وفيما يلي نص البيان الختامي للجلسة الاولى من لقاءات حركتي فتح وحماس في العاصمة المصرية القاهرة:

انطلاقا من الشعور بالمسؤولية الوطنية، واستجابة لتطلعات الشعب الفلسطيني في انهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، عقدت حركتا فتح وحماس الجلسة الاولى للحوار الوطني الفلسطيني بالقاهرة برعاية مصرية يوم 2017/10/10، حيث تقدمت الحركتين بالشكر والامتنان للقيادة المصرية لرعايتها جهود انهاء الانقسام واتمام المصالحة، والتي اتخذت اولى خطواتها بحل اللجنة الادارية بقطاع غزة، وبدأ حكومة الوفاق الوطني تولي مهامها بالقطاع، وبناءا عليه تم مناقشة عدد من موضوعات ملف المصالحة الفلسطينية بعمق بهدف رفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني وتخفيف الاوضاع المعيشية في قطاع غزة، وقد سادت المباحثات اجواء ايجابية، واكد المشاركون على تطلعهم لمواصلة الحوار غدا بنفس الروح البناءة.

ماذا قالت فتح وحماس عن لقاء اليوم الاول؟

القاهرة- معا- 2017\10\11

قالت حركتا حماس وفتح في اليوم الاول لبحث ملفات المصالحة ان أجواء إيجابية سادت مباحثاتنا بالقاهرة.

واستمرت محادثات الوحدة بين فتح حماس في القاهرة الثلاثاء قرابة 10 ساعات برعاية مصرية.

ووصفت الحركتان في بيان مشترك صدر عقب انتهاء اللقاء الثلاثاء ": نشكر مصر على رعايتها في اتمام المصالحة وانهاء الانقسام ونتطلع لمواصلة الحوار الاربعاء بنفس الروح البناءة".

وقالت الحركتان إنه جرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من موضوعات ملف المصالحة بعمق وأن الحوارات هدفت لرفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني وتخفيف الأوضاع المعيشية بقطاع غزة.

وأضافت: لقد سادت المباحثات أجواء ايجابية وأكد المشاركون تطلعهم لمواصلة الحوار غداً بنفس الروح البناءة وأن اللقاء جاء إنطلاقاً من الشعور بالمسؤولية الوطنية، واستجابة لتطلعات الشعب الفلسطيني في انهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتلبية لدعوة السلطات المصرية.

وقالت مصادر خاصة بوكالة " معا" ان كل الملفات مفتوحة ولا فيتو على اَي ملف والْيَوْمَ تم بحث ونقاش واستطلاع للآراء ولَم يتم الاتفاق على شيء."

وتستضيف مصر هذا الأسبوع محادثات تستمر ثلاثة أيام تتناول تطبيق المزيد من الخطوات نحو المصالحة.

تجدر الإشارة إلى أن جلسة الحوار الوطني هذه تاتي بعد أسبوع من عقد حكومة التوافق برئاسة رامي الحمد الله أول اجتماع لها في قطاع غزة منذ عام 2014

وكان عزام الأحمد أحد قيادات وفد فتح قال قبيل عقد اللقاء إن المفاوضات ستشمل إدارة وزارات الحكومة في غزة. وإن الحرس الرئاسي ينبغي أن يدير معبر رفح، المعبر الحدودي الوحيد لغزة مع مصر، تحت إشراف وكالة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي بدلا من الموظفين الحاليين المرتبطين بحماس.

واضاف إن الحكومة ستعمل من أجل استكمال ترتيبات خلال أسبوع أو أسبوعين بشأن معبري بيت حانون وكرم أبو سالم.

والقضية الثالثة المطروحة على طاولة المفاوضات ستكون مصير ما بين 40 و50 ألف موظف عينتهم حماس منذ عام 2007.

خاص لـ "القدس": ورقة مصرية من 22 بندا تتناول جميع تفاصيل المرحلة المقبلة

القاهرة – "القدس" دوت كوم– 2017\10\11

علمت "القدس" ان الورقة المصرية التي قدمت لوفدي فتح وحماس تتضمن 22 بندا تتناول جميع تفاصيل المرحلة المقبلة للمصالحة، بما فيها التوجه المصري الامريكي لعقد مؤتمر دولي في شرم الشيخ بحضور دولي عربي . ينطلق بعدها مسار محدد يعيد الوحدة للضفة والقطاع وينظم عملية الانتخابات للمؤسسات القيادية الفلسطينية .

كما تتضمن الورقة مقترحا لعقد اجتماع للفصائل الفلسطينية خلال شهر في القاهرة، يتوجه بعدها الرئيس ابو مازن الى قطاع غزة ويقيم في مقر الرئاسة لبضعة ايام.

وعلم ايضا ان مصر ستعيد فتح السفارة المصرية في غزة وسيقيم فيها 8 عناصر بقيادة اللواء همام ، اضافة الى ملحقية أمنية تدفع جهود إنهاء الملف الأمني بين الحركتين، وتسهل تنقل الفلسطينيين من خلال معابر القطاع ومعبر رفح. اضافة الى العمل على حل مشكلة الكهرباء جذريا والوقود والمياه ومحطات معالجة المياه العادمة.

«حماس» تريد خريطة طريق للمصالحة

غزة – فتحي صبّاح؛ القاهرة – محمد الشاذلي الحياة 11\10\2017

وصفت حركة «فتح» أجواء الحوار مع حركة «حماس» في القاهرة أمس بـ «الإيجابية»، وشددت على أن «النقطة الأساسية في جدول الأعمال هي مناقشة مسألة تمكين حكومة التوافق الوطني الفلسطينية في القطاع»، فيما أعلنت «حماس» أن لهذه الجولة هدفين، «وضع رؤية أو إطار للحوار، وعمل الحكومة في قطاع غزة» (للمزيد).

وعقدت أمس في مقر الاستخبارات العامة في القاهرة الجولة الأولى من الحوار بين وفدين قياديين رفيعين من حركتي «فتح» و «حماس»، بمشاركة فاعلة من مسؤولي الملف في الاستخبارات المصرية، حيث يسعى المسؤولون المصريون إلى ردم الهوة بين الحركتين، لوضع آليات لتنفيذ كل التفاهمات في الملفات الخمسة للمصالحة.

وتتجه أنظار الفلسطينيين إلى هذه الجولة التي تستغرق ثلاثة أيام، وتتبعها جلسات حوار وطني شامل يشارك فيها كل الفصائل الموقعة على اتفاق القاهرة للمصالحة عام 2011.

وقال عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» صلاح البردويل لـ «الحياة»، إن للجولة الحالية من الحوار «هدفين، الأول وضع رؤية أو إطار للحوار قبل الدخول في أي تفاصيل لتنفيذ اتفاق المصالحة، بما فيها خريطة طريق وآليات تنفيذ الاتفاق، واجتماع الفصائل كلها الموقعة على اتفاق القاهرة»، المقرر عقده في العاصمة المصرية خلال الأيام المقبلة.

وأضاف البردويل أن «الهدف الثاني يتعلق بعمل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية في قطاع غزة، وكذلك ملفي الموظفين (الذين عينتهم حماس عقب الانقسام عام 2007)، وإدارة المعابر الحدودية، وغيرها من الملفات في القطاع».

وعبّر البردويل عن أمله بأن «تتمخض نتائج إيجابية عن هذه الجولة من الحوار».

وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» الذي يرأس وفدها إلى القاهرة، إن «النقطة الأساسية المتفق عليها في جدول أعمال الجلسة هي «مناقشة مسألة تمكين الحكومة في القطاع، من حيث كيفية تعامل الحكومة خلال زيارتها الأخيرة مع الوزارات والمسؤولين فيها».

وأضاف الأحمد أنه «سيتم استعراض وتقويم» نتائج زيارة حكومة التوافق الوطني إلى القطاع الأسبوع الماضي، حيث جرت مراسم تسليم وتسلم الحكومة مهماتها بحضور مصري. وأشار إلى أن «الأمور، وفق الحكومة، تجري حتى الآن في شكل إيجابي، لكن الأيام المقبلة ستعطي الحكم النهائي حول الممارسة العملية وبدء الوزراء بسط سيطرتهم». وأضاف أنه سيتم البحث في «مسائل الانتخابات والقضاء، والأمن، ومنظمة التحرير، والرؤية السياسية، وكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية».

وشدد على أن «قرار السلم والحرب وشكل المقاومة، الذي على الجميع الالتزام به، هو قرار وطني وليس فصائلياً».

وقالت مصادر فلسطينية لـ «الحياة» إن «سلاح المقاومة لن يُطرح للحوار»، فيما أكدت مصادر في «حماس» أنها «لن تقبل مناقشة نزع سلاح المقاومة طالما بقي الاحتلال في فلسطين».

ووصف عضو المجلس الثوري لحركة «فتح» الناطق باسمها أسامة القواسمي، أجواء الحوار بـ «الإيجابية».

وقال القواسمي لـ «الحياة» إن «لدى حركة فتح إرادة وتعليمات واضحة من الرئيس محمود عباس بإنجاح محادثات القاهرة»، معرباً عن «حال يقين مؤكدة بإمكان تجاوز العقبات. العملية ليست سهلة، لكننا نتوجه إلى الحوار بنيات طيبة»، مؤكداً أن «الهدف هو تمكين حكومة التوافق الوطني، التي شاركت حركة حماس في تشكيلها قبل ثلاثة أعوام، من العمل في قطاع غزة بحرية وتطبيق القانون على الجميع».

«صيغ توافقية مصرية» على طاولة «اللقاءات الثنائية» في القاهرة للتوصل لحلول نهائية لـ «الملفات الصعبة»

أشرف الهور: غزة - «القدس العربي»: 2017\10\11

شرع الوفدان القياديان من حركتي فتح وحماس، في العاصمة المصرية القاهرة، أمس، في البحث في «صيغ توافقية» وضعها مسؤولون مصريون بهدف تقريب وجهات النظر بينهما، لتجاوز الخلافات في الرأي حول حل «الملفات الصعبة»، وذلك مع بداية «القاءات الثنائية» الأولى، بعد زيارة حكومة التوافق قطاع غزة.

وستعقد اللقاءات على مدار ثلاثة أيام، في أحد المقرات الأمنية التابعة لجهاز المخابرات العامة المصرية، وهو الجهة التي تشرف على إدارة الملف الفلسطيني، لإبقائها بعيدة عن وسائل الإعلام. وستبحث في «صيغ توافقية» وضعها المسؤولون المصريون لحل عدة ملفات عالقة، أهمها تمكين الحكومة من العمل في القطاع بشكل كامل، إضافة إلى إيجاد حل سريع لملف الموظفين الذين عينتهم حركة حماس، بعد سيطرتها على قطاع غزة، إضافة إلى تصور آخر سيجري بحثه بشكل مفصل، حول إدارة «الملف الأمني» وهو من أكثر الملفات تعقيدا.

وحسب ما أكدت مصادر مطلعة لـ «القدس العربي»، فإن الجانب المصري لم يقدم للحركتين قبل بداية اللقاءات الثنائية الصيغ المطروحة للحل، وأنه اكتفى فقط بالحديث إليهم عن التصور بشكل عام، على أن يترك البحث لـ«اللقاءات الثنائية».

وأشارت إلى أن ذلك كان سببا في دفع الحركتين بوفود قيادية بارزة، تشارك فيها شخصيات أمنية من كلا الطرفين، وذلك لبحث ترتيبات استلام حكومة التوافق للأمن في قطاع غزة، حيث يوجد ضمن وفد حركة فتح اللواء ماجد فرج مدير جهاز المخابرات العامة الفلسطينية.

وحسب ما يتردد فإن الصيغة المطروحة لحل ملف الموظفين المعينين من قبل حماس بعد عام 2007، تستند إلى اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة عام 2011، الذي يشمل استيعابهم بناء على توصيات لجنة قانونية وإدارية تشكلها الحكومة، وأن ما سيجري بحثه في القاهرة بعد موافقة الطرفين على هذه الطريقة، هي المدة الزمنية التي ستستغرقها اللجنة للبت في ملفاتهم، وكذلك طريقة التعامل معهم ماليا قبل عملية دمجهم رسميا في السلك الحكومي.

وسيترتب على ذلك أيضا بحث تسليم الحكومة الإشراف بشكل كامل على معابر قطاع غزة، بما فيها المعابر التي تربط القطاع بإسرائيل، ومعبر رفح الفاصل عن مصر، تمهيدا لتمكين الحكومة من إدارة قطاع غزة بشكل كامل، بما في ذلك الموارد المالية، لتبدأ بتنفيذ الخطط التي وعدت بها خلال زيارتها الأخيرة، للتخفيف من حجم الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعيشها السكان بفعل الانقسام والحصار.وليس بعيدا عن ذلك يناقش الطرفان «صيغا توافقية» لحل الملف الأمني، بما يشمل إدارة الحكومة لأجهزة الأمن في قطاع غزة، التي شكلتها حركة حماس بعد سيطرتها على القطاع، وإعادة عدد من أفراد أجهزة الأمن السابقين للعمل من جديد.

وسبق أن جرى التوافق في القاهرة عام 2011، على إعادة نحو خمسة آلاف رجل أمن، كانوا على رأس عملهم قبل سيطرة حماس على غزة، تناط بهم مهمة تسلم المعابر والحدود، إضافة إلى المشاركة في قوة أمنية مشتركة.

مجلس أمني مشترك

ويتردد حسب تقارير إسرائيلية أيضا أن الجانب المصري سيعرض على ممثلي الحركتين، اقتراحا بتدشين «مجلس أمني مشترك» لتولي إدارة شؤون الأمن في غزة، ويتضمن المقترح أن يكون المجلس مكونا من قادة أجهزة الأمن في كل من الضفة والقطاع، على أن يشارك ممثلون عن المخابرات العامة المصرية بصفة مراقبين في المجلس، على أن تكون القرارات التي تتخذ من قبل هذا المجلس بموافقة ممثليه.

ووفق ما ذكر فإن حماس قبلت هذا المقترح الذي قدمه الأسبوع الماضي مدير المخابرات المصرية اللواء خالد فوزي، خلال زيارته لرام الله وغزة، في حين لم ترد عليه السلطة الفلسطينية.

إلى ذلك أكد عزام الأحمد رئيس وفد حركة فتح في حوارات المصالحة، في تصريحات للإذاعة الفلسطينية قبل وقت قصير من انطلاق المباحثات الثنائية مع حماس، أن النقطة الأساسية المتفق عليها في جدول أعمال الجلسة هي مناقشة مسألة «تمكين الحكومة» في القطاع. وأوضح أنه سيجري استعراض وتقييم ما تم، وحول ما إذا كانت المؤشرات توحي بأن الحكومة سيتم تمكينها في كل الوزرات بشكل كامل، وفقا للقانون، مشيرا إلى أن الأمور بحسب الحكومة «تمت بشكل إيجابي». لكنه أضاف»لكن الأيام القادمة ستعطي الحكم النهائي حول الممارسة العملية، وبدء الوزراء في بسط سيطرتهم».

وقال إنه سيجري أيضا بحث ملفات الانتخابات والقضاء، والأمن، ومنظمة التحرير، والرؤية السياسية، وكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، مشددا على أن قرار «السلم والحرب وشكل المقاومة» الذي على الجميع

الالتزام به، هو «قرار وطني وليس فصائليا». وبشأن المعابر أضاف أنها جزء لا يتجزأ من عمل الحكومة، مستطردا ان «الخطوات العملية لتنفيذها يجب أن تتم بشكل سريع»، مبينا أن السلطة الشرعية لإدارة معبري بيت حانون وكرم أبو سالم موجودة بالفعل، موضحا أن حماس أقامت نقطة لها تتولى من خلالها إدارة شؤون المعبرين.

وتابع القول إن معبر رفح ووفقا لاتفاق 2005 يجب أن يتولى حرس الرئيس إدارته، على أن تساعد شرطة أوروبية في إدارته ومراقبته، معربا عن أمله بأن تعمل الحكومة على إتمام ذلك خلال أسبوع إلى أسبوعين في معبري بيت حانون وكرم أبو سالم، مبينا أن معبر رفح يحتاج إلى وقت أطول لتولي شؤونه.

حالة إجماع

وكان أسامة القواسمي، الناطق باسم حركة فتح، قد قال إن هناك حالة إجماع في حركة فتح حول ضرورة إنهاء الانقسام الأسود، وأكد أن المرجعية في الحوار تكمن في اتفاق القاهرة الموقع في عام 2011. وأضاف «نسعى من خلال لقاءاتنا وحوارنا مع حماس الوصول الى حل وأليات واضحة لتنفيذ الاتفاق والوصول الى سلطة واحدة بصلاحيات كاملة دون انتقاص».

من جهته قال عزت الرشق، عضو المكتب السياسي لحماس، وعضو وفد الحركة في المباحثات، إن حماس تسعى بكل إرادة وعزم لإنجاز المصالحة. واضاف «ماضون بكل إرادة وعزم في إنجاز مصالحة وطنية حقيقية مع إخواننا وشركائنا في الوطن والألم والأمل، من أجل تحقيق تطلعات شعبنا».

إلى ذلك أكد مجلس الشورى في حماس، تقديره لجهود مصر في تحقيق المصالحة الوطنية، وأكد على ضرورة إنجاح هذه الجهود والحوارات الوطنية «بما يؤدي إلى وحدة شعبنا الفلسطيني وإنهاء الانقسام». وأشار الى أن ذلك يمهد لـ «مرحلة جديدة على قاعدة الشراكة الوطنية الكاملة والتمسك بالحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني وإعادة صياغة المؤسسة القيادية الرسمية بحيث تمثل الكل الفلسطيني، وتعبر عن طموح شعبنا في مختلف أماكن وجوده». كذلك أشاد المجلس بكل الجهود الصادقة التي بذلت من أجل تحقيق المصالحة وطنياً وعربياً ودولياً، وخص منها الجهود القطرية والتركية.

وفي السياق واصل الشارع الغزي اهتمامه باللقاءات التي انطلقت في القاهرة، وعبر الكثير من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، عن أمنياتهم بأن تتكلل هذه اللقاءات بالنجاح، من أجل إنهاء حقبة الانقسام المرير، وتبعاته التي طالت كافة تفاصيل حياتهم، والتي رفعت نسب الفقر والبطالة.

نائب الامين العام لحركة الجهاد الاسلامي زياد نخالة: حدود 67 زائفة.. وبرنامج العمل المرحلي احتيال على الشعب الفلسطيني.. ندعم المصالحة لكننا نخشى أن يجروها إلى تسويات كبرى على حساب القضية الفلسطينية.. ولن نشارك في السلطة

بيروت . "راي اليوم" . كمال خلف: 2017\10\11

قال نائب الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين زياد نخالة ان سلاح المقاومة هو خارج المساومة وليس مطروحاً للنقاش، وفي مقابلة ضمن برنامج حوار الساعة على قناة "الميادين" أكد نخالة أن ثوابت حركة الجهاد الإسلامي لا يمكن مراجعتها وان الحركة تؤمن بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وأن المقاومة هي سبيل التحرير، كما أكد على أن سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد راكم خلال السنوات الماضية إمكانات عسكرية أضعاف ما كانت تملك أثناء العدوان الأخير على قطاع غزة.

وأضاف نخالة أن مسألة الأعتراف بحدود 67 والعمل المرحلي، هو احتيال على الشعب الفلسطيني وحدود 67 زائفة.

وكشف نائب الأمين العام لحركة الجهاد، أن الحركة لديها هواجس من مسألة المصالحة الحالية بين فتح وحماس، رغم دعمها الكامل للمصالحة، إذ تخشى الحركة أن يتم أخذ المصالحة إلى مسارات تسوية مع الاحتلال على المستوى الإقليمي والدولي، فيما بات يعرف بصفقة القرن، مبديا استغرابا من موافقة الإدارة الأمريكية على هذه المصالحة.

وأكد نخالة أن الجهاد الإسلامي لن تشارك بأي سلطة غير مكتملة السيادة، مع أنها ستذهب إلى حوارات القاهرة مع بقية الفصائل وستطرح هناك رؤيتها لمستقبل الوضع الفلسطيني حسب قوله، وهاجم نخالة تهافت بعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل من فوق الطاولة ومن تحتها، حسب تعبيره.

وحول إدراج اسم الأمين العام للحركة رمضان عبد الله شلح إلى قوائم الإرهابيين المطلوبين في الولايات المتحدة، أكد نخالة أن هذا القرار جاء بهدف تصفية الأمين العام للحركة، وأن الولايات المتحدة أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لفعل ذلك.

كما أثنى على خطاب الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله يوم العاشر من محرم الذي طالب فيه نصرالله كل من جاء الى فلسطين إلى مغادرتها والعودة إلى البلدان التي جاءوا منها، وقال نخالة إننا مع حزب الله في تحالف المقاومة وبهدف مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، موقف حزب الله من القضية الفلسطينية يقوي موقع حركات المقاومة الفلسطينية.

المصالحة الفلسطينية و"تهاوي قيمة الخدمة"

أحمد جميل عزم الغد الاردنية 2017\10\11

يصعب على مختص في علم المفاوضات أن لا يشعر بالإغراء لتطبيق وتذكر القواعد النظرية والعلمية على ما حدث في الأسابيع الأخيرة، في موضوع المصالحة بين حركتي "فتح" و"حماس" الفلسطينيتين. ولكن ربما يجدر التوقف عند سؤال محدد، يشغل بال المراقبين الآن، وهو متى يجب أن يقرر الطرفان تغيير الأمر الواقع فعليّاً في غزة؟ وتحديداً تولي الحكومة الفلسطينية، ومقر رئاستها في رام الله، كل المهام في غزة؟. وهل سيتم حسم موضوع السلاح حاليّاً؟

ما يغري بالدراسة والتأمل في مفاوضات المصالحة الراهنة، ما يحدث في العادة من مسائل، منها كيف يؤدي رفع السقف والتأزيم للحلحلة، فتشكيل اللجنة الإدارية من قبل حركة "حماس" كان تأزيما، وكان التعامل بين "حماس" والقيادي السابق في "فتح" محمد دحلان تأزيما، ورد الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس على ما حدث من إجراءات تقلص ما تقدمه الحكومة في القطاع، بعد عشر سنوات من حالة تقديم ميزانيات ومخصصات رغم عدم السيطرة الأمنية والميدانية، كان نوعا من التأزيم، وكل هذا يشكل تصعيدا أدى لتهدئة، لأنّه بات من الصعب الاستمرار في الصدام.

وهناك في الأفق ما يسمى في علم المفاوضات، باسم (باتنا– BATNA)، أي أفضل بديل لاتفاق تفاوضي، أو الخطة ب، التي يعتقد أنّ مصر و"حماس" تلوحان بها، باستخدام ورقة دحلان، في وجه "فتح" والرئاسة الفلسطينية، مقابل خيارات العودة للإجراءات الانسحابية من غزة، من قبل الرئيس الفلسطيني.

وهذه مجرد أمثلة قد يجد دارس المفاوضات أهمية أن يستحضرها لفهم ما يحصل، ولكن هناك قضية "تهاوي قيمة الخدمة المقدمة"، كمبدأ أساسي في عالم المفاوضات، يجري التحذير منه عادة، وهذا المبدأ يقول إنّ أي شخص أو جهة تريد خدمة ما تصبح أقل استعدادا لدفع الثمن بعد أن تحصل على ما تريد، وتصبح أكثر تشدداً في المفاوضات. ومثال على ذلك شخص لديه سيارة خربة في الطريق، ليلاً، يكون مستعد نفسياً لتقديم مقابل أكبر لمن يصلحها، ولكن إذا جرى الإصلاح فعلاً يصبح شعوره بالقلق أقل، وبالتالي استعداده لتقديم المقابل أقل.

وبغض النظر أنّ الأمر في الحالة الفلسطينية ليس أمراً مادياً أو بسيطاً بهذا الشكل، وأنّ هناك شعبا يعاني بسبب الانقسام، فإنّ خبراء التفاوض سيفهمون تماماً لماذا رفض الرئيس الفلسطيني والحكومة بدء التغيير المادي على الأرض فوراً، بل قد يرحبون ببعض التأخير، لأنّه يساعد في نجاح المفاوضات لاحقاً. فقيام

الحكومة بالتراجع عن الإجراءات التي قامت بها مؤخراً كان يعني تقديم "الخدمة" المطلوبة لحركة "حماس" قبل التمكين على الأرض، ما قد يؤدي لبروز عثرات وتصلب في المفاوضات لاحقاً تُفشِل كل شيء.

الآن في القاهرة هناك سؤال هل يجري التفاوض مرحليّاً، أم يكون التنفيذ هو المرحلي؟. أي هل يجب أن يتفق الطرفان على كل شيء بما في ذلك مصير سلاح المقاومة والأمن؟

كان القائد الفلسطيني الراحل هاني الحسن (1939 – 2012)، يواظب على انتقاد اتفاقيات أوسلو، لأنّها جعلت التفاوض على مراحل، بينما برأيه أنّه يجب التوصل لاتفاق نهائي مع الإسرائيليين منذ البداية، مع إمكانية جعل التنفيذ على مراحل. وبكلمات أخرى، مشتقة من علم المفاوضات، فقد قدّم الفلسطينيون الخدمة التي يريدها الإسرائيليون، (وقف الانتفاضة والمقاومة المسلحة)، مقابل حل مرحلي أولي، ما أضعف أوراقهم التفاوضية كثيراً، وتهاوت قيمة الخدمة التي قدموها بمجرد تقديمها. فهل يجب الآن إدراك صعوبة الوضع الحياتي في غزة وتقديم المطلوب، وسط خشية بتعطل لاحق يدمر كل شيء، كما حدث في أوسلو؟

في الواقع أنّ هناك آلية مقترحة تخرج من هذه المشكلة، أولها اتفاق نهائي على المرحلة العاجلة لعودة الحكومة وتوفير متطلبات نجاحها وسيطرتها، واتفاق مبادئ بشأن التصور النهائي. وبالتالي تولي الحكومة مهماتها ثم القيام بواجباتها في الملفات العاجلة مثل الصحة والكهرباء والماء والمجاري، مع صلاحيات كاملة بما في ذلك تولي كامل الشؤون الإدارية والمالية والضريبية وكل ما يخص ذلك بشأن الحدود والمعابر، مع خريطة طريق ومبادئ بشأن ترتيب الوضع الأمني والسلاح والتمثيل السياسي والانتخابات وسوى ذلك، مع ضامن مصري وعربي.

آن أوان الحديث مع حماس

عمر عياصرة السبيل 2017\10\11

غاب الاردن عن ترتيبات غزة الاخيرة (المصالحة الفلسطينية)، ويجب ان لا يغيب، فهناك طبخة تطبخ غربي النهر لا يستوي معها الا ان نكون قريبين وجالسين مباشرة فوق الطاولة.

في السابق استغربنا قطيعة الاردن مع حماس، لكنها عند البعض متفهمة، اما اليوم فاللعبة لا تحتمل استمرار العمل بالادوات العتيقة، فالمنطقة مرنة، تتغير فيها التحالفات بسرعة، ولم يعد من المجدي ان لا يتحدث طرف مع آخر.

مصر بنظامها الحالي، تصنف الاخوان المسلمين كإرهابيين، وتزج الآلاف منهم في السجون، ورغم ذلك قررت بضغط مصالحها العليا وانسجاما مع رغبتها بلعب دور اقليمي قررت الانفتاح على حماس بالشكل الذي راقبناه اخيرا في غزة.

الاردن اولى من مصر بذلك، والتوقيت اكثر الحاحا كي نذهب بهذا الاتجاه، فنحن معنيون بالاشتباك العملي الحيوي مع المشهد الفلسطيني، فعلينا ان نراقب ونتابع ما سيجري على طاولة الصفقات، حيث كلما غبنا اكثر كانت الحلول على حسابنا اكثر.

لم تعد السلطة (حركة فتح) هي اللاعب الرئيس في المشروع الوطني الفلسطيني، بل لم تعد هي الورقة الوحيدة الناضجة في على طاولة التفاوض، كما ان العالم واميركا واسرائيل تعترف بفعالية كل اطراف المشهد الفلسطيني وتلقي لها بالا.

من هنا، وبعيدا عن حسابات الداخل الاردني المرتبطة بالعلاقة مع الحركة الاسلامية، والتي يشوبها التوتر والصراع، ارى ان الاردن مطالب وطنيا بالانفتاح على حركة حماس مباشرة وبدون وسيط، فذلك مفيد لنا في المشهد الفلسطيني، ويمكن له ان يجعلنا اكثر قدرة على المناورة والحركة والمعرفة بما يجري غربي النهر.

علينا تجاوز عقدة ادارة الظهر للاسلاميين، فحماس الان لاعب لا يمكن تجاهله، وحلفاء الاردن الذين تمت مجاراتهم في النفور من الاسلاميين، نراهم يقيمون علاقة وتفاهمات مع حركة حماس، وقد آن اوان الاقتناع بأننا اولى منهم بكل ذلك.

السلاح فخ المصالحة الفلسطينية

سمير الزبن العربي الجديد 2017\10\11

طالت حالة الانقسام الفلسطيني كثيرا، ولم تكن مفهومة للفلسطينيين خلال السنوات المنصرمة في واقع فلسطيني يعاني من احتلال في الضفة الغربية، وحصار خانق في قطاع غزة، يحتاج إلى وحدة الجميع، لا إلى انقسامهم. لذلك جاءت المناشدات والدعوات والتمنيات والمطالبات بضرورة من كل الجهات لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني التي تؤثر سلبا على الجميع. وقد جرت بين الطرفين جولات مفاوضات وحوارات في عدة مدن في المنطقة، بين طرفي الصراع الفلسطيني، حركتي فتح وحماس، للوصول إلى إنهاء هذا الانقسام، إلا أن كل الاتفاقات والأوراق الموقعة بين الطرفين كانت تذهب أدراج الريح، وظهرت المصالحة الفلسطينية بوصفها "طبخة بحص" غير قابلة للنضج. وليتبين أن الطرفين لم يكونا جادّين في إنهاء حالة الانقسام، وأن كل ما قاما به خلال السنوات الماضية، هو ملء فراغ الوقت، والمناورة من أجل أن يُحمِّل كل طرف المسؤولية للطرف الآخر. كما أن طول فترة الانقسام أوجد مصالح لفئات عند الطرفين، باتت مصالحها متناقضةً مع المصالحة، وتعمل ضدها طوال الوقت. في سلطة رام الله، التخلص من غزة بوصفها عبئا. وفي سلطة "حماس" في قطاع غزة الحفاظ على الوضع القائم بوصفه إنجازا، على الرغم من كل الوضع الكارثي الذي يعيشه القطاع. .. هل هناك متغير جديد يجعل المصالحة وإنهاء الانقسام بين الطرفين ممكنا؟

الظروف التي جرى فيها الانقسام مختلفة تماماً عن الظروف اليوم، وقد جرت مياه كثيرة في المنطقة، وفي الوضع الفلسطيني، خلال عقد من عمر الانقسام. في هذا الوقت، ضرب زلزال الثورات العربية المنطقة، وأوجد واقعا جديدا، مُدخلا المنطقة في سلسلة من الأزمات المتواصلة، ما جعل الواقع الإقليمي مختلفا تماما عن اللحظة السياسية التي ولد فيها الانقسام.

"طالما هناك مواضيع خارج النقاش، خصوصاً السلاح الذي حسم الصراع قبل عقد، فإن المصالحة تبقى مفخّخة" وإذا كان هذا الواقع الجديد قد أثر سلبا على القضية الفلسطينية، لانشغال العالم بمآسي المنطقة التي تسبب بها قمع الدكتاتوريات طموحات الشعوب العربية، ما انعكس سياسات تدمير من هذه الدكتاتوريات لبلدانها ومجتمعاتها، كاشفة عن حجم خرابٍ مذهلٍ لهذه المجتمعات، قامت به الدكتاتوريات خلال عقود حكمها الدول العربية.

وفي الوقت الذي تأثرت مكانة القضية الفلسطينية بهذه المتغيرات، لم يتأثر طرفا الانقسام بهذه المتغيرات التي كان يُفترض أن تدفع موضوعياً باتجاه إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، من أجل مواجهة

التحديات التي تفرضها الوقائع الإقليمية المحيطة، والتي جعلت إسرائيل أكثر راحةً في توسعها الاستيطاني في الضفة الغربية لقضم مزيد من الأراضي الفلسطينية، في وقتٍ عزّزت هذه الوقائع من سياسات اليمين الإسرائيلي الحاكم، بعدم الإقدام على أي خطواتٍ باتجاه أي عمليةٍ سلمية، حتى لو كانت شكلية، وباتت كل العملية التفاوضية وراء إسرائيل. بمعنى آخر، لم يتعامل طرفا الصراع الفلسطيني على أساس أن المتغيرات التي تشهدها المنطقة بحاجة إلى تغيرات داخلية فلسطينية، لمواجهة انعكاساتها على القضية الفلسطينية، وبقي الطرفان يتعاملان وكأن شيئا لا يحدث في المحيط، وإذا كان يحدث شيء ما، فهو لا يحتاج إلى تغيير السياسات المتعبة من كل طرف. لذلك استمرت حالة الانقسام قائمة، وكل طرف يسيطر على مكانه.

الجديد الذي غيّر المعادلة أن غزة تحولت إلى عبء على حركة حماس (من وجهة نظر بعضهم في حماس)، لذلك بات التغيير مطلوبا، فأقدمت "حماس" على مجموعة من المبادرات، جعلت المصالحة تبدو ممكنة، فكان حل اللجنة الإدارية، وزيارة رئيس الوزراء رامي الحمدالله قطاع غزة، وبثت هذه الوقائع وغيرها التفاؤل في الوصول إلى حل للانقسام والخروج من عنق الزجاجة الذي علق به الوضع الفلسطيني طويلا. كل هذه الوقائع وغيرها جيدة للمصالحة، لكنها غير كافية، ولن تكون حاسمة لها، فلن يحسم في هذه الوقائع إنهاء الانقسام. إنه سيحسم في "لن تقبل السلطة في رام الله أن تتحمل هي أعباء غزة المالية والسياسية، وتكون سيطرتها هناك شكلية" مكان آخر، في مكانة "السلاح ومرجعيته" وفي من يملك قرار "الحرب والسلم" في قطاع غزة. لسان حال "حماس" يقول: إننا سنقدم التنازلات في كل المواضيع، بدأناها من حل اللجنة الإدارية، ولن تقف عند حدود، سوى عند "سلاح المقاومة" الذي هو خارج النقاش، كما صرح كل قادة الحركة الإسلامية. ..هذا الاستثناء هو العقدة التي ستعمل على تفجير المصالحة. لماذا؟

تكتيك "حماس" في هذا الموضوع واضح جداً، عينها على التجربة اللبنانية، إنها تنظر إلى هذا التجربة بوصفها قابلةً للتنفيذ في قطاع غزة. المقصود بالتجربة اللبنانية ازدواجية السلطة، حيث هناك سلطة دولة تدير الوزارات والدوائر في لبنان، لكن حزب الله هو المتحكّم في الواقع، وعلى الأرض، وفي قرار "الحرب والسلم"، وليس الدولة اللبنانية، بل قوة حزب الله العسكرية، وتحت الذريعة نفسها "سلاح المقاومة" الذي يقع خارج النقاش.

هذا النموذج هو الذي تسعى "حماس" إلى تكراره في قطاع غزة، فقوتها العسكرية اليوم تفوق التي حسمت بها الصراع المسلح مع "فتح" على قطاع غزة قبل عقد، ولا يمكن للسلطة في رام الله القبول بلعب دور السلطة الشكلية في قطاع غزة، في الوقت الذي تسيطر "حماس" فعليا بحكم قوتها العسكرية على قطاع

غزة، وتتحكم بقرار "الحرب والسلم". لن تقبل السلطة في رام الله أن تتحمل هي أعباء غزة المالية والسياسية، وتكون سيطرتها هناك شكلية، بينما تتحكم "حماس" بفائض قوتها العسكرية فعليا في القطاع، وهو ما يجعل من سلطة رام الله تغطية شكلية على سلطة "حماس" الفعلية على الأرض. وحتى لو قبلت سلطة رام الله هذه المعادلة، لن تقبل بها أطراف أخرى مؤثرة تأثيراً حاسما في الوضع الفلسطيني.

يتمنى الجميع نجاح المصالحة، وأنا منهم، ولا أريد أن أكون ضد التيار المتفائل، لكني أعتقد أن الصيغة اللبنانية غير قابلة للتطبيق في غزة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، طالما هناك مواضيع خارج النقاش، خصوصاً السلاح الذي حسم الصراع قبل عقد، فإن المصالحة تبقى مفخّخة. والنيات وحدها لا تكفي، هذا إذا اقترضنا حسن النيات أصلا، وكما تقول الحكمة القديمة "طريق جهنم مبلط بالنيات الحسنة".

أبو زهري: حوار القاهرة يتسم بالجدية والعمق

"ما ينشر عن التفاصيل غير صحيح"

إسطنبول – المركز الفلسطيني للإعلام 2017\10\11

أكد سامي أبو زهري، الناطق باسم حركة حماس، عضو مكتب العلاقات العربية والإسلامية، اليوم الأربعاء، أن جلسات الحوار في القاهرة تتسم بالجدية والعمق وتجري في ظل أجواء إيجابية ورعاية مصرية جادة ومتوازنة.

وقال أبو زهري في تصريحٍ خاصٍّ لـ"المركز الفلسطيني للإعلام"، إن كل ما ينشر في بعض المواقع حول تفاصيل حوار القاهرة لا أساس له من الصحة باستثناء ما ورد في البيان الصادر عن المسؤولين المصريين.

وانتهت مساء أمس الثلاثاء جلسة الحوار الأولى بين حركتي "حماس" و"فتح" بالعاصمة المصرية القاهرة، بعد نحو 10 ساعات من المباحثات، وسط أجواء إيجابية وتكتم شديد على النتائج.

وناقش المجتمعون عددًا من موضوعات ملف المصالحة الفلسطينية بعمق بهدف رفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني وتخفيف الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، وفق بيان مشترك حصل "المركز الفلسطيني للإعلام" على نسخة منه.

وأكد البيان أن أجواء إيجابية سادت المباحثات، فيما عبر المشاركون عن تطلعهم لمواصلة الحوار غدا بالروح البناءة نفسها.

وأشار إلى أن عقد جلسة الحوار جاء "انطلاقا من الشعور بالمسؤولية الوطنية، واستجابة لتطلعات الشعب الفلسطيني في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية".

وتقدمت الحركتان بالشكر والامتنان من القيادة المصرية لرعايتها جهود إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة التي اتخذت أولى خطواتها بحل اللجنة الإدارية بقطاع غزة، وبدء حكومة الوفاق الوطني تولي مهامها بالقطاع.

وقالت مصادر مواكبة لما يجرى: إن جولة المباحثات الأولى استغرقت قرابة 10 ساعات، وسادتها أجواء إيجابية تبعث على التفاؤل والأمل في الوصول لتفاهمات لتطبيق المصالحة والشراكة.

وأضافت المصادر أنه لم يرشح أي أمور رسمية عن نتائج المباحثات، فيما من المقرر أن تبدأ جولة ثانية اليوم الساعة 11 صباحاً في مقر المخابرات المصرية.

الشيخ: ما يتداول عن حوارات القاهرة غير دقيق

القاهرة – "القدس" دوت كوم – 2017\10\11

نفى حسين الشيخ عضو مركزيّة فتح، وأحد أعضاء وفدها للحوار في القاهرة، اليوم الأربعاء، ما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام حول ما جرى أمس الثلاثاء من لقاءات.

ونقلت حركة فتح عن الشيخ قوله "جميع الأخبار المتداولة في الإعلام حول لقاءات فتح وحماس غير دقيقة باستثناء البيان المشترك الصادر عن الإخوة المصريين".

وأصدرت فتح وحماس بيانًا أكدتا فيه على أنّ الأجواء إيجابية، وأن اللقاءات ستُستكمل اليوم.

نيويورك تايمز: رغم الخلافات.. المصالحة الفلسطينية لن تفشل

واشنطن / وكالات / سما 2017\10\11

قالت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية إنه مع بدء الفصائل الفلسطينية جولة جديد من المحادثات في القاهرة، ظهر أحد التفاصيل كدليل على التحديات التي يواجهونها، حيث يقود الوفد الذي يمثل حركة حماس"صلاح العاروري" نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، واتهم بالتآمر للإطاحة برئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس.

وإذا أمكن التغلب على هذه العقبة المحرجة، فإن المحادثات ستكون لها على الأقل القدرة على إنهاء الانقسام الدموي الذي دام عقدا وإعادة تشكيل خريطة المنطقة السياسية، ومع ذلك، يعتقد خبراء أن المصالحة سوف تتم للنهاية.

ويأمل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أن يعيد السيطرة على قطاع غزة بعد غياب دام 10 سنوات، حيث يرى الوحدة فرصة لاستعادة موطئ قدم في غزة.

ومن النقاط الشائكة في المصالحة ملف الأمن، حيث قام الجناح العسكري لحماس ببناء ترسانة هائلة من الصواريخ والطائرات بدون طيار، فضلا عن شبكة من الأنفاق المحصنة، وخاضت ثلاث حروب ضد إسرائيل.

وتقول حماس إن احتفاظها بـ "أسلحة المقاومة" أمر غير قابل للتفاوض، لكن عباس قال إنه لن يقبل تكرار "نموذج حزب الله في لبنان".

وقال غسان الخطيب، خبير سياسي فلسطيني:" المصالحة أمر لا يمكن لأي من الطرفين تحمله، لا يمكن لحماس تغيير سياستها لكي تكون جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية، ولا لمنظمة التحرير قبول حماس دون تغيير سياساتها".

وباختصار بحسب الخطيب: "حماس لن تتخلى عن قدراتها العسكرية، ولا يستطيع عباس قبول النموذج اللبناني، لكن الطرفين في النهاية يحرصان على نجاح المصالحة".

ومع ذلك، في حين أن المحاولات العديدة للوحدة الفلسطينية فشلت في الماضي، فإن خبراء في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل يقولون إن هذه المحاولة تبدو أكثر خطورة، حماس تحت قيادة جديدة، وتريد الولايات المتحدة وغيرها من اللاعبين الدوليين رؤية السلطة الفلسطينية تتولى مسؤولية غزة قبل استئناف

محتمل لعملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية، وجميع الأطراف، بما فيها إسرائيل، تتزايد قلقها إزاء الحالة الإنسانية في القطاع المحاصر.

ولا يمكن أن تتدفق المساعدات إلى المنطقة طالما أن حماس التي تعتبر جماعة إرهابية من إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تسيطر على القطاع.

وقال المحللون إن تدفق المساعدات الخارجية من خلال السلطة الفلسطينية، ونظام جديد لمعابر غزة مع إسرائيل ومصر يسمح بزيادة حركة الناس والبضائع ويمكن أن يخفف المعاناة ويمنع وقوع انفجار سكاني.

وقال الخطيب "القاسم المشترك الأدنى الذي يتفق عليه الجميع، هو تدهور الوضع في غزة.. ما سيحدث على الأرجح هو أقل بكثير من المصالحة، ولكن بعض التقدم لا يتجاوز الواقع الحالي".

وكانت إسرائيل سمحت الأسبوع الماضي لوفد كبير من المسؤولين الحكوميين والأمنيين في السلطة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء رامي الحمد الله بالمرور عبر أراضيها لعقد اجتماع حكومي رسمي في غزة كعرض مبكر للوحدة.

وقال بعض المحللين إن أي احتفالات حول وصول حمد الله إلى غزة قد تكون سابقة لأوانها، وقال زكريا القاق، الخبير الفلسطيني: إن "رامي حمد الله ذهب إلى هناك كنوع من الزيارة، مثل بان كي مون".

وأضاف: عباس طالب في البداية بتفكيك حكومة الظل في حماس.. وحاليا يقول إنهم يجب التفاوض على كل شيء".

ولكن حتى لو كان عباس مترددا في العمل كمقاول من الباطن في حل مشاكل غزة، فقد طالب الشعب الفلسطيني منذ فترة طويلة بالوحدة، والتزم عباس علنا بمحاولة تحقيقها.

وقال "شالوم هراري" خبير إسرائيلي" حتى إذا لم تنجح المحادثات، فإنها لا تزال تستحق المتابعة .. لا توجد ضريبة على الكلام ، لكن الحد الاقصى الذى يمكن تحقيقه ترتيب مؤقت مع بعض التغييرات فى المعابر".

وقال طلال عوكل، المحلل السياسي في غزة: حماس تحاول القيام بدور وطني أكبر وتعزيز علاقاتها مع مصر.. وأعتقد أن حماس مستعدة للتفاهم .. لا احد يستطيع نزع اسلحتهم لكنهم سيجدون وسيلة لوضع هذا جانبا لفترة من الوقت".

وتقول حماس إن المحادثات الحالية يجب أن تقوم على اتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه فى القاهرة عام 2011، ودعا لتشكيل حكومة وحدة وانتخابات تشريعية ورئاسية فى غضون عام.

وقال مايكل هيرزوغ، الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، حماس وفتح يدخلان المفاوضات ولكل فصيل رؤى مختلفة، وبالنسبة لعباس، فإن ذلك يتعلق بتخلي حماس عن السلطة في غزة.. ولكن بالنسبة لحماس فإن هذه المصالحة تفتح الطريق للعمل في الضفة".

وبالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة والجهات الدولية الأخرى، فإن آفاق أي عملية سلام ستعتمد على النتيجة، وقال هرتسوغ:" إذا كانت السلطة تسيطر تماما على غزة، فهذا امر جيدا.. وإذا أصبحت حماس في نهاية المطاف طرفا مهيمنا في القرارات السياسية فهذا أمر سيء لكن كلا الطرفين يحرص على نجاح هذه الجولة من المصالحة".

لقاء فتح وحماس.."صيغ توافقية مصرية" للملفات الأصعب..و"مجلس أمني مشترك" بمشاركة مصرية

أمد/ القاهرة: 11\10\2017

شرع الوفدان القياديان من حركتي فتح وحماس، في العاصمة المصرية القاهرة، يوم الثلاثاء، في البحث في "صيغ توافقية" وضعها مسؤولون مصريون بهدف تقريب وجهات النظر بينهما، لتجاوز الخلافات في الرأي حول حل "الملفات الصعبة"، وذلك مع بداية "القاءات الثنائية" الأولى، بعد زيارة حكومة التوافق قطاع غزة.

وستعقد اللقاءات على مدار ثلاثة أيام، في أحد المقرات الأمنية التابعة لجهاز المخابرات العامة المصرية، وهو الجهة التي تشرف على إدارة الملف الفلسطيني، لإبقائها بعيدة عن وسائل الإعلام. وستبحث في "صيغ توافقية" وضعها المسؤولون المصريون لحل عدة ملفات عالقة، أهمها تمكين الحكومة من العمل في القطاع بشكل كامل، إضافة إلى إيجاد حل سريع لملف الموظفين الذين عينتهم حركة حماس، بعد سيطرتها على قطاع غزة، إضافة إلى تصور آخر سيجري بحثه بشكل مفصل، حول إدارة "الملف الأمني" وهو من أكثر الملفات تعقيدا.

وحسب ما أكدت مصادر مطلعة لـ "القدس العربي" اللندنية، فإن الجانب المصري لم يقدم للحركتين قبل بداية اللقاءات الثنائية الصيغ المطروحة للحل، وأنه اكتفى فقط بالحديث إليهم عن التصور بشكل عام، على أن يترك البحث لـ"اللقاءات الثنائية".

وأشارت إلى أن ذلك كان سببا في دفع الحركتين بوفود قيادية بارزة، تشارك فيها شخصيات أمنية من كلا الطرفين، وذلك لبحث ترتيبات استلام حكومة التوافق للأمن في قطاع غزة، حيث يوجد ضمن وفد حركة فتح اللواء ماجد فرج مدير جهاز المخابرات العامة الفلسطينية.

وحسب ما يتردد فإن الصيغة المطروحة لحل ملف الموظفين المعينين من قبل حماس بعد عام 2007، تستند إلى اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة عام 2011، الذي يشمل استيعابهم بناء على توصيات لجنة قانونية وإدارية تشكلها الحكومة، وأن ما سيجري بحثه في القاهرة بعد موافقة الطرفين على هذه الطريقة، هي المدة الزمنية التي ستستغرقها اللجنة للبت في ملفاتهم، وكذلك طريقة التعامل معهم ماليا قبل عملية دمجهم رسميا في السلك الحكومي.

وسيترتب على ذلك أيضا بحث تسليم الحكومة الإشراف بشكل كامل على معابر قطاع غزة، بما فيها المعابر التي تربط القطاع بإسرائيل، ومعبر رفح الفاصل عن مصر، تمهيدا لتمكين الحكومة من إدارة

قطاع غزة بشكل كامل، بما في ذلك الموارد المالية، لتبدأ بتنفيذ الخطط التي وعدت بها خلال زيارتها الأخيرة، للتخفيف من حجم الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعيشها السكان بفعل الانقسام والحصار.وليس بعيدا عن ذلك يناقش الطرفان "صيغا توافقية" لحل الملف الأمني، بما يشمل إدارة الحكومة لأجهزة الأمن في قطاع غزة، التي شكلتها حركة حماس بعد سيطرتها على القطاع، وإعادة عدد من أفراد أجهزة الأمن السابقين للعمل من جديد.

وسبق أن جرى التوافق في القاهرة عام 2011، على إعادة نحو خمسة آلاف رجل أمن، كانوا على رأس عملهم قبل سيطرة حماس على غزة، تناط بهم مهمة تسلم المعابر والحدود، إضافة إلى المشاركة في قوة أمنية مشتركة.

مجلس أمني مشترك

ويتردد حسب تقارير إسرائيلية أيضا أن الجانب المصري سيعرض على ممثلي الحركتين، اقتراحا بتدشين "مجلس أمني مشترك" لتولي إدارة شؤون الأمن في غزة، ويتضمن المقترح أن يكون المجلس مكونا من قادة أجهزة الأمن في كل من الضفة والقطاع، على أن يشارك ممثلون عن المخابرات العامة المصرية بصفة مراقبين في المجلس، على أن تكون القرارات التي تتخذ من قبل هذا المجلس بموافقة ممثليه.

ووفق ما ذكر فإن حماس قبلت هذا المقترح الذي قدمه الأسبوع الماضي مدير المخابرات المصرية اللواء خالد فوزي، خلال زيارته لرام الله وغزة، في حين لم ترد عليه السلطة الفلسطينية.

لماذا لا نُعوّل كثيرًا على مُفاوضات المُصالحة الفِلسطينيّة ولقاءاتها التي تَبدأ اليَوم؟ وكَيف نَرى أن نَموذج "حِزب الله" هو الأنسب لغَزّة؟ وهل يُفجّر سِلاح المُقاومة المُفاوضات؟

"رأي اليوم" 2017\10\11

تَبدأ اليوم (الثلاثاء) في القاهرة الجَولة الأولى من "مُباحثات المُصالحة" بين حَركتي "فَتح" و"حماس"، حيث وَصلت الوفود التي تُمثّل الجانبين، وكان لافتًا أن وَفد حَركة "حماس" تَغيّر في مُعظمه، مِثلما تَغيّرت الكَثير من مَواقِفها وسياساتها دون التخلّي عن الثّوابت الأساسيّة، بينما لم يَتغيّر وَفد حَركة "فتح" وقيادته باستثناء بَعض "الرّتوش" فيما بَقيت المَواقف على حالها، ممّا يَعكس حالةً من "الجُمود" لا تُبشّر بالكَثير من التّفاؤل في إمكانيّة التوصل إلى اتفاق مُصالحةٍ حقيقيٍّ يتّسم بالدّيمومة.

العَقبة الرئيسيّة كانت، وما زالت، تتلخّص في سِلاح المُقاومة، فحَركة "حماس" تُريد الاحتفاظ بِه كضمانةٍ لمُواجهة أيّ عُدوانٍ إسرائيلي، والسّلطة في رام الله تُريد انتزاعه استجابةً لضُغوط إسرائيليّة أمريكيّة، وتَجنّبًا لتهديداتهما بوَقف المُساعدات الماليّة التي تُشكّل "عمود الخَيمة" بالنّسبة إلى بَقاء السّلطة ورئيسها اللذين يَعتمدان على هذهِ المُساعدات للتحكّم بولاء أكثر من 160 ألف مُوظّف مُدرجين على قوائم مُرتّباتِها شَهريًّا.

الرئيس محمود عباس الذي قال أنّه طَلب أكثر من مرّة اللّقاء مع نتنياهو، ولكن الأخير يَرفض، الرئيس قال أن قوّات أمن سُلطته ستَعتقل أيّ مُواطنٍ فلسطيني من حركة "حماس" يَحمل سِلاحًا، لأن سِلاح الأمن الفلسطيني هو السّلاح الشّرعي الوحيد، في رسالةٍ واضحةٍ إلى حركة "حماس" تقول أنه لا مُصالحة في ظِل بَقاء سِلاحها، وكَرّر الرئيس عباس أكثر من مرّة أنّه لا يَقبل تِكرارًا لصيغة "حزب الله" في قطاع غَزّة.

من المُفارقة أن القيادة المصريّة التي تُقيم علاقاتٍ رسميّة مع إسرائيل مَحكومة بمُعاهدة كامب ديفيد، وتُقيم تنسيقًا أمنيًّا وعَسكريًّا معها لمُواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" في سيناء، أكثر تَفهّمًا وتَقبّلاً لسِلاح المُقاومة، ونموذج "حزب الله" في قطاع غَزّة من السلطة الفلسطينية ورئيسها، فلم تُطالب مُطلقًا في مُحادثاتها مع حركة "حماس" التي أدّت إلى التوصّل إلى "تفاهماتٍ" بين الجانبين انعكست إيجابيًّا على العلاقات بينهما، لم تُطالب بنَزع سِلاح المُقاومة مُطلقًا، وتبنّت وِجهة نَظر "حماس" في هذا المِضمار، واعتبرتها الطّرف الأكثر تنازلاً لتسهيل المُصالحة بحلّها اللّجنة الإداريّة، واستعدادها لتسليم "الوزارات" لحُكومة الدكتور رامي الحمد الله "رئيس الوزراء".

لا نَفهم لماذا يُعارض الرئيس عباس نَموذج "حزب الله" في قطاع غَزّة، ويُطالب بإلحاح بنَزع سِلاح المُقاومة، وهو الأمر الذي خاضت إسرائيل ثلاث حُروب ضد القِطاع من أجل تحقيقه، وارتكبت جرائم حرب خلالها، دون أن تنجح، لو كانت سُلطة الرئيس عباس تتمتّع بالسيادة على الأرض في إطار دولة فلسطينيّة مُستقلّة، فإن طَلَبها بنَزع سلاح المقاومة ربما يبدو وجهة نظر تستحق المناقشة، لان هذا السّلاح يتناقض نظريًّا مع السّلاح الرّسمي، ولكن الرئيس عباس لا يَملك دولة، ولا يَتمتّع بأيِّ سيادةٍ ولو حتى جُزئيّة، ويَتعرّض هو، ورئيس وزرائه، لتفتيش مُهين ومُذل أمام المعابر الإسرائيليّة على أيدي مُجنّدات إسرائيليات مُراهقات، وهو نَفسه، أي الرئيس عباس، اشتكى في خِطابه الأخير في الجمعيّة العامّة للأُمم المتحدة من هذهِ الإهانات.

لا نُعوّل كثيرًا على مُفاوضات المُصالحة في هذهِ الصّحيفة "رأي اليوم"، لأننا أمام برنامجين مُتناقضين لطرفيها، ولا نعتقد أن الشعب الفلسطيني يُعوّل عليها ويُعيرها أي اهتمام، ولا نُبالغ إذا قُلنا أن أبناء قطاع غَزّة المُحاصرين الذين يَزيد تِعدادهم عن مُليوني نسمة، كانوا أكثر اهتمامًا بمُتابعة مُباراة المُنتخب الكَروي المِصري في مُباراة التأهّل لنهائيات كأس العالم أكثر من اهتمامهم بمُتابعة مُفاوضات المُصالحة، وإذا تابعوها فمن أجلِ هدفٍ واحدٍ فقط، وهو الاطمئنان إلى إمكانيّة تحقيق الوعود بإعادة فَتح مَعبر رفح مَنفذهم الوحيد إلى العالم الخارجي.

الرئيس عباس أكّد على نواياه غير الوديّة تُجاه قطاع غَزّة وإبنائه عندما أخلّ بوعوده بإلغاء تَخفيض رواتب أكثر من 60 ألف مُوظّف، وإحالة سبعة آلاف منهم إلى التّقاعد المُبكر، وهي الوعود التي وَردت على لِسان السيّد عزام الأحمد، رئيس وَفده المُفاوض في القاهرة، الذي أكّد أن هذهِ "العُقوبات الجماعيّة" ستُزال بمُجرّد وصول الدكتور الحمد الله إلى غَزّة وتَسلّم الوزارات، وحل اللّجنة الإداريّة (حُكومة مُوازية) التي أقامتها "حماس" لإدارة شُؤون القِطاع.

يَجب أن يتذكّر الرئيس عباس، ووفدا حركتي "فتح" و"حماس" أن الشّعب الفِلسطيني لم يُفجّر ثَورته من أجل إعادة فَتح مَعبر، أو استمرار "ابتزاز" مُساعدات الدّول المانحة الماليّة، وإنّما من أجل تحرير أرض فِلسطين المُغتصبة بالطّرق والوسائل كافّة، كل أرض فِلسطين دون أي استثناء، ويَجب أن لا يَغيب عن ذِهنهما مُطلقًا أنّهما يَتنافسان على سُلطة وَهميّة، وأن الضفّة الغربيّة ما زالت مُحتلّةً يَنخرها سوس الاستيطان، والشيء نفسه يُقال أيضًا في مُعظمه على قِطاع غَزّة.

إنّهم يَخضّون الماء في "سعن" اسمه المُصالحة، وتَحت إشراف المُخابرات المِصريّة، وفي عَمليّة اختزالٍ مُهينةٍ لقضيّة فِلسطين، باعتبارها قضيّة أمنيّة، وليست قضيّة إنسانيّة وسياسيّة وعدالة، ومع كل هذا نَتمنّى

أن تَنجح لتَحقيق الحَد الأدنى الذي يَتمثّل في رأينا في تَخفيف مُعاناة مَليوني إنسان في قِطاع غَزّة انهكهم المَرض، والجُوع، والحِرمان، والاكتئاب، واليأس بسبب الحِصار الظّالم المَفروض عَليهم، وظُلم ذَوي القُربى.

تم بحمد الله